

Distr.: General
11 October 2004
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤،
الموجهة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوينة والهرسك (انظر المرفق).
وأكون ممتنا لو تكرمتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.
(توقيع) كوفي عنان

مرفق

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة من الممثل السامي
لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك إلى الأمين العام

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس التقارير الواردة من الممثل السامي وفقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطارى العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المؤرخين ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم فيما يلي تقريرى السادس والعشرين. وأرجو التكرم بتوزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

(توقيع) بادي أشداون

ضميمة

التقرير السادس والعشرون المقدم من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك إلى الأمين العام

١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس التقارير الواردة من الممثل السامي وفقاً للمرفق ١٠ لاتفاق السلام ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المؤرخين ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم فيما يلي تقرير السادس والعشرين.

موجز

١ - بعد مرور تسع سنوات تقريباً على اتفاق ديتون، أصبح بإمكان البوسنة والهرسك أن تنضم إلى برنامج الشراكة من أجل السلام لمنظمة حلف شمال الأطلسي وأن تشرع في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب. وبعد مضي ما يزيد على سنتين على تولي مهمة الممثل السامي في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، ما زلت ملتزماً بهدف الشامل المتمثل في ضمان جعل البوسنة والهرسك دولة مسالمة ولها مقومات الاستمرار تشق سبيلها صوب التكامل الأوروبي.

٢ - وفي الفترة التي انقضت منذ تقديم تقريري الأخير، واصل مكتب الممثل السامي إحراز تقدم ملموس في عدة مجالات رئيسية. وركزت أولوياتي خلال الستة أشهر الماضية على تحسين تشغيل وفعالية مؤسسات الحكم الأساسية في البوسنة والهرسك.

٣ - وقد حددت دراسة للجدوى قامت بها اللجنة الأوروبية ١٦ شرطاً لفتح المفاوضات من أجل إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وأحرزت سلطات البوسنة والهرسك تقدماً ملموساً في استيفاء الشروط التشريعية في الأشهر الستة الأولى من هذه السنة. علاوة على ذلك، شرع في إجراء تغييرات هيكلية مهمة في مجالات منع الجريمة والجهاز القضائي والجمارك والضرائب وتطوير مجال اقتصادي وحيد وسوق للطاقة. وعمل موظفو مكتب الممثل السامي بصورة وثيقة مع الحكومات على صعيد الكيانات وصعيد الدولة ومع البرلمانات، وساعدها على صوغ القوانين الضرورية والتعريف بها وسنها.

٤ - وفي مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في اسطنبول في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أعلن الحلف أن قوة تحقيق الاستقرار سيتم إنهاؤها. وفي ٩ تموز/يوليه، رحب مجلس الأمن باعتزام الاتحاد الأوروبي تشكيل بعثة عسكرية اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أصدر المجلس الأوروبي قراره بالاستعاضة عن بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي بقوة لحفظ السلام تحت قيادة الاتحاد الأوروبي في بداية السنة القادمة. وستعمل قوة الاتحاد الأوروبي بتنسيق معي، ومع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي وبرامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة وذلك لدعم عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وخطة مكتب الممثل السامي لتنفيذ المهمة.

٥ - ورغم التقدم الملحوظ الذي أحرز على جبهة إصلاح الدفاع، والذي بمقتضاه وضعت القوات المسلحة تحت سيطرة الدولة واستوفت تقريباً كل معايير الإصلاح التي وضعتها منظمة حلف شمال الأطلسي، لم تتمكن البوسنة والهرسك من استيفاء المعايير المطلوبة للانضمام إلى الشراكة من أجل السلام في مؤتمر قمة الحلف باسطنبول. وأعرب الحلف عن قلقه لأن في البوسنة والهرسك ولا سيما في جمهورية صربسكا، عناصر معرقة تحول دون وفاء جمهورية صربسكا بالتزاماتها بالتعاون التام مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد أخفقت سلطات جمهورية صربسكا طيلة تسع سنوات في القبض على المتهمين بجرائم الحرب وإحالتهم إلى ولاية المحكمة، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لانضمام البلد ككل إلى برنامج الشراكة من أجل السلام. غير أن الحلف لم يرفض هذا الانضمام، بل قال إنه لم يكن بعد موعده، إذ أقر مؤتمر القمة بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في إصلاح الدفاع - وهو أيضاً شرط مسبق للعضوية في الشراكة من أجل السلام - وحث على الإبقاء على الزخم الحالي في الجهود الرامية إلى إنشاء هيكل عسكري واحد. وأكد الحلف مجدداً الترحيب بالبوسنة والهرسك في الشراكة من أجل السلام عندما تستوفي المعايير التي حددها الحلف.

٦ - ونتيجة للقرارات التي اتخذها الحلف في اسطنبول، لزم اتخاذ تدابير استثنائية للتعرف على من يساند مجرمي الحرب الذين صدرت في حقهم قرارات اتهام من أشخاص ومنظمات ومعايشتهم. ونتيجة لذلك، أقيـل ٥٩ فرداً بصفة دائمة أو مشروطة من وظائفهم العامة أو الحزبية، وفرضت عقوبات مالية على الحزب الديمقراطي الصربي. وبعد أن تبين من مراجعة سابقة للحسابات وقوع حالات إساءة تصرف خطيرة، أمرت بإصلاح تمويل الحزب الديمقراطي الصربي في المستقبل، ونقل التمويل العام للحزب إلى مؤسسات الدولة العاملة من أجل إلقاء القبض على مجرمي الحرب وتنظيم تمويل الأحزاب. كما أمرت بمراجعة واسعة

النطاق لحسابات شركة سربسكو سومي (Srpsko Sume)، وهي شركة تابعة للدولة يشتبه في أنها تساعد مجرمي الحرب الصادر في حقهم قرار اتهام.

٧ - وواصل مكثي العمل من أجل بناء قدرات محكمة الدولة في النصف الأول من عام ٢٠٠٤. وأشرفت فرقة سيادة القانون التابعة لمكتب الممثل السامي على توظيف قضاة ومدعي عامين دوليين للفريق الخاص المعني بالجريمة المنظمة والجرائم المالية داخل محكمة الدولة.

٨ - وفي مجال سيادة القانون أيضا، أنجزت اللجنة القضائية المستقلة أعمالها وأنهت ولايتها في ٣١ آذار/مارس. وأدججت وظائف اللجنة القضائية المستقلة في مجلس واحد للقضاة والمدعين العامين على مستوى الدولة، أنشئ في ١ أيار/مايو. واستنادا إلى قانون وضعه مكثي، تولى المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين مسؤولية تعيين القضاة والمدعين العامين وتأييدهم. وسيقوم بدور الضامن لجهاز قضائي جديد للبوسنة والهرسك يستوفي أرفع المعايير الأوروبية.

٩ - وواصل المكتب الإشراف على إنشاء وكالة الدولة للتحقيق والحماية. وسن في النصف الأول من هذه السنة التشريع المطلوب الذي ينص على إنشاء نواة قوة شرطة حقيقية، وانتقلت وكالة الدولة للتحقيق والحماية إلى أماكن عمل جديدة خلال الصيف.

١٠ - وأحرز تقدم كبير في إنجاز الإصلاحات الاقتصادية المبينة في خطة المكتب المقدمة إلى مجلس إحلال السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ودخلت مبادرة أعمال الجرافات مرحلتها الثالثة حيث أزيلت فعلا أو عدلت القوانين التي كانت تشكل عقبات في وجه الدخول في معاملات تجارية سليمة أو إجراءاتها تحت إشراف محلي صرف. وقد نتج عن استمرار عملية الجرافات أثر تراكمي تمثل في جعل البوسنة والهرسك أكثر ملائمة للأعمال التجارية والاستثمار. واعتمدت كذلك قوانين تنظم الطاقة والقطاعات الأساسية الأخرى في تلك الفترة. وانضمت البوسنة والهرسك إلى الشبكة الأوروبية للكهرباء في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، بربط شركات الكهرباء الثلاث بشبكة البلقان الغربية تمشيا مع خطة الاتحاد الأوروبي لأوروبا الوسطى والجنوبية. وكخطوة هامة على المدى البعيد، شرعت هيئة الضرائب غير المباشرة في العمل، وجمعت إدارات الجمارك في مقرها القطري ببانيا لوكا. وستدير هيئة الضرائب غير المباشرة مرفق الجمارك الموحد وتشرف على إحداث ضريبة القيمة المضافة السنة القادمة من خلال حساب واحد على صعيد الدولة. ولن يعمل هذا الإصلاح الضريبي على وضع حد للتهرب الضريبي وإحداث مجال متكافئ للتعامل الاقتصادي في كل أرجاء البوسنة والهرسك فحسب، بل إنه سيعالج أيضا الاختلال في الاختصاص

الضريبي بين الدولة والكيانين. وبحلول أواسط ٢٠٠٥، نتوقع البدء في التسجيل للعمل بضرية القيمة المضافة، لكي يكتمل العمل بها في الموعد المتوخى المحدد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

١١ - وفي أعقاب إنجازات لجنة إصلاح الدفاع في عام ٢٠٠٣، شهد النصف الأول من السنة تعيين أول وزير للدفاع في البوسنة والهرسك لفترة ما بعد انتهاء الحرب، وهو نيكولا رادوفانوفيتش، كما شهد تعيينات رئيسية لضباط عامين في القوات المسلحة الجديدة للبوسنة والهرسك واعتماد ميزانيات الدفاع الضرورية لإتاحة مواصلة الإصلاح (وبلوغ معايير الشراكة من أجل السلام). واستمر تخفيض جيوش الكيانين وسنت التشريعات التطبيقية الضرورية وتم إقرار لوائح وزارة الدفاع. غير أن التوظيف في الوزارة جرى بوتيرة بطيئة، ولا تزال الوزارة تفتقر إلى أماكن العمل الملائمة لإيواء ما ينبغي أن يكون لها من موظفين.

١٢ - وحجر الزاوية في نظام الاستخبارات والأمن المقبل للبوسنة والهرسك، هو وكالة الاستخبارات والأمن التي شرعت في عملها في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. فتمت التعيينات الرئيسية؛ وأقر مجلس الوزراء لوائح التنظيم الداخلي في ٢٤ حزيران/يونيه، وقامت لجنة من نواب البرلمان بالرقابة البرلمانية. ويواصل مكثي مساعدة موظفي وكالتي الكيانين السابقتين (الوكالة الصربية للاستخبارات والأمن (OBS) والوكالة الاتحادية للاستخبارات والأمن (FOSS)) على التعاون في تمهيد السبيل لاندماجها التام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

١٣ - واستجابة لمبادرة رئيس الوزراء عدنان ترزيتش، أنشئت لجنة لإعادة هيكلة الشرطة في ٢ تموز/يوليه وأنيطت بها ولاية اقتراح "هيكل واحد لشرطة البوسنة والهرسك تحت المراقبة السياسية العامة لوزارة أو وزارات في مجلس الوزراء". وشرعت اللجنة في أعمالها في ٢٢ تموز/يوليه ومن المقرر أن تقدم تقريرها في نهاية السنة.

١٤ - ولقد فرضتُ نظاماً أساسياً دائماً لمدينة موستار في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، مستنداً في الجزء الأكبر منه إلى اتفاقات تم التوصل إليها بين الأطراف في لجنتي موستار، اللتين اجتمعتا للنظر في مستقبل المدينة خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وهذا ما أدى إلى الشروع في عملية ستضع حداً للهياكل الموازية ونظام الفصل الذي ساد في المدينة منذ الحرب. ويقدم النظام الأساسي الجديد ضمانات تقي من غلواء حكم الأغلبية وتضمن المصالح القومية الحيوية للشعوب المؤسسة الثلاثة ولـ "لآخرين". وبحلول شهر آذار/مارس، تمكنا من الشروع في إلغاء "بلديات المدينة" الست التي كانت قائمة ووحدناها في إدارة واحدة للمدينة. وواصلنا إحراز تقدم - يرمز إليه تدشين "الجسر القديم" في تموز/يوليه بعد

إعادة بنائه - غير أن العملية لن تتم إلا بإجراء انتخابات لمجلس جديد للمدينة في تشرين الأول/أكتوبر وتشكيل إدارة.

١٥ - وفي ٢٠٠٣، أمرت دائرة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك جمهورية صربسكا بأن تجري تحقيقاً معمقاً في مصير الأشخاص الذين لا يزالون في عداد المفقودين في أعقاب المذابح التي حدثت في سربرينيتشا ونواحيها في تموز/يوليه ١٩٩٥. وأخيراً بدأت لجنة سربرينيتشا عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وأصدرت في نهاية المطاف تقريراً اعتمدته حكومة صربسكا يقر لأول مرة بحجم وطبيعة الأعمال الوحشية التي ارتكبت في أعقاب سقوط "منطقة سربرينيتشا الآمنة" ويقدم تفاصيل عن مواقع القبور الجماعية.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت سلطات البوسنة والهرسك بنجاح بمسؤوليتها عن تنفيذ المرفق السابع. واستبقى مكتب الممثل السامي فريقاً صغيراً لرصد التطورات، غير أنه سينهي أعماله في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وارتفع معدل الممتلكات التي استرجعها أصحابها إلى ٩٣ في المائة، ويجري تدريجياً تطبيق قانون الدولة المتعلق باللاجئين والمشردين (المعدل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)، وأنشأت وزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك مراكز إقليمية في سراييفو وموستان وبانيا لوكا وتوزلا.

١٧ - وأحرز تقدم ملموس في جميع المهام الأساسية لمكتب الممثل السامي: سيادة القانون، وإصلاح الاقتصاد، وتعزيز قدرة مؤسسات البوسنة والهرسك، وإصلاح الدفاع. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قدم مكتب الممثل السامي عرضاً مستكملاً عن خطة تنفيذ المهمة إلى المجلس التوجيهي التابع لمجلس إحلال السلام. وفي أيلول/سبتمبر، تمت الموافقة على ميزانية للسنة التالية التي ستغلق محور سيادة القانون (بعد أن أنهى أعماله بنجاح) وستخفض ميزانية المكتب بمعدل ٢٠ في المائة وموارده البشرية بمعدل ٢٥ في المائة. ويمكن الاطلاع على وثيقة الخطة المستكملة لتنفيذ السلام في موقع مكتب الممثل السامي على العنوان التالي:

www.ohr.int

أولا - مقدمة

١٨ - هذا التقرير هو تقرير الرابح إلى الأمين العام منذ أن توليت منصبي كممثل سام في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٢. وفي هذا التقرير، سأسعى إلى تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المبينة في تقريرتي السابق، وكذا إلى استعراض التطورات التي حدثت خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

ثانيا - التقرير السياسي المستكمل والإصلاحات الأساسية

١٩ - طغت على الساحة السياسية في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير آثار حدثين وقعا في أواخر عام ٢٠٠٣ هما: نشر اللجنة الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر لدراسة جدوى بشأن مدى استعداد البوسنة والهرسك للشروع في مفاوضات بشأن اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب في تشرين الثاني/نوفمبر، وقيام الحلف في كانون الأول/ديسمبر بإصدار المعايير التي يتعين على البلد أن يستوفيها للانضمام إلى برنامج الشراكة من أجل السلام. ففي أعقاب نشر هاتين الوثيقتين، وقعت جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان منهاج عمل مشترك تتعهد فيه باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التكامل الأوروبي الأطلسي، وهو أول تعهد من نوعه في فترة ما بعد خروج البوسنة والهرسك من الحرب. ومن الناحية العملية، نجحت السلطات في استيفاء الشروط الرئيسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي والحلف، ولا سيما بسن قدر لا يستهان به من التشريعات المطلوبة وإنشاء عدة مؤسسات جديدة على مستوى الدولة. غير أن عدم تعاون سلطات جمهورية صربسكا تعاوننا تاما مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتباطؤ وتيرة الإنجاز الفعلي للإصلاحات المعتمدة على جميع مستويات الحكومة حد من نطاق التقدم الذي أحرزه البلد على مدى الستة أشهر الماضية.

٢٠ - فقد وضعت دراسة الجدوى التي قامت بها اللجنة الأوروبية ١٦ شرطا عاما لفتح المفاوضات بشأن اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب. ويقتضي العديد من هذه الشروط اعتماد وتنفيذ إصلاحات هيكلية جوهرية، بما فيها نقل اختصاصات رئيسية من الكيانين إلى الدولة.

٢١ - وقد تحقق تقدم ملموس خلال الفترة قيد الاستعراض بإنشاء وزارة للدفاع على مستوى الدولة تمارس فيها وظائف القيادة والمراقبة باسم هيئة الرئاسة لا باسم الكيانين، وبذلك استوفي معيار من المعايير الرئيسية في برنامج الشراكة من أجل السلام.

٢٢ - غير أن هذا النجاح تقوض بإخفاق سلطات جمهورية صربسكا المستمر في التعاون الكافي مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولا سيما بإلقاء القبض على الأشخاص الذين صدر في حقهم قرار اتهام بارتكاب جرائم حرب. وهذا القصور هو الذي دفع الحلف إلى منع البوسنة والهرسك من الانضمام إلى برنامج الشراكة من أجل السلام في مؤتمر قمة الحلف المعقود في اسطنبول في حزيران/يونيه. ونتيجة لذلك، اضطرت إلى اتخاذ تدابير استثنائية في ٣٠ حزيران/يونيه لمعاقبة من يثبت دعمهم لجرمي الحرب المشتبه فيهم من أفراد ومنظمات، والإقالة - الدائمة أو المشروطة - لتسعة وخمسين شخصا من وظائف حزبية أو وظائف عامة، بمن فيهم وزير داخلية جمهورية صربسكا ورئيس الحزب الديمقراطي الصربي.

وبعد أن تبين من مراجعة لمالية الحزب الديمقراطي الصربي شرع فيها سابقا ثبوت حالات خطيرة وواسعة النطاق من إساءة التصرف، أمرت بأن ينشئ الحزب حسابا واحدا وبأن يُصَادَر تمويله العام إلى أن تتعاون البوسنة والهرسك تعاوننا تاما مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وستحول الأموال العمومية التي كانت توجه إلى الحزب الديمقراطي الصربي في الفترة ذاتها إلى مؤسسات الدولة التي تعمل من أجل اعتقال ومحاكمة مجرمي الحرب الذين صدر في حقهم قرار اتهام وتعمل من أجل تنظيم تمويل الأحزاب.

٢٣ - وعلى غرار الستة أشهر الماضية، ستظل أولويات مكتب الممثل السامي تعكس الأهداف الرئيسية الذي حددها الحلف والاتحاد الأوروبي للبلد على مدى السنة القادمة أو يزيد، وضرورة إيجاد مؤسسات فعالة على صعيد الدولة: وسنعمل من أجل ضمان أن تكون محكمة الدولة ووكالة الدولة للتحقيق والحماية وقوات الشرطة عموما وهيئة الضرائب غير المباشرة، ووزارة دفاع البوسنة والهرسك وهيئة الأركان المشتركة/القيادة المسؤولة عن العمليات ووكالة الاستخبارات والأمن، ومجلس وزراء البوسنة والهرسك أجهزة تشغل بكامل طاقتها وتعتمد على ذاتها.

ثالثا - شروط دراسة الجدوى التي قامت بها اللجنة الأوروبية

٢٤ - أحرزت سلطات البوسنة والهرسك تقدما ملموسا في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ في استيفاء الشروط التشريعية الواردة في دراسة الجدوى التي قامت بها اللجنة الأوروبية. فقد سن ثمانية عشر قانونا، يحدث معظمها تغييرات هيكلية ملموسة في مجال منع الجريمة (بمجموعة وكالة الدولة للتحقيق والحماية)، والجهاز القضائي (المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين)، والجمارك والضرائب (قانون هيئة الضرائب غير المباشرة)، وإحداث مجال اقتصادي واحد (قانون السجل التجاري، وقانون التأمين بالبوسنة والهرسك والقوانين المنشئة لمعاهد توحيد المقاييس والأرصاء الجوية والملكية الفكرية)، وتشغيل سوق الطاقة (مشغل الشبكة المستقلة، شركة التوزيع).

٢٥ - واعتمد مجلس الوزراء ٢١ مشروع قانون إضافي تنتظر إقرارها في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في نهاية حزيران/يونيه. وتتعلق هذه القوانين بالبت الإذاعي؛ ومسائل الصحة النباتية، ومعايير السوق (قانون السلامة العامة للأغذية، وقانون مراقبة الأسواق، وقانون السلامة العامة للمنتجات وقانون الشروط التقنية وتقييم المطابقة)؛ والجهاز القضائي (تعديلات قانون محاكم الدولة ومكتب المدعي العام للدولة)؛ وإحداث ضريبة القيمة المضافة (قانون المدفوعات في حساب واحد وتوزيع الإيرادات، وقانون السياسة الجمركية، وقانون ضريبة القيمة المضافة)؛ ومراقبة الميزانية (قانون مالية الدولة)؛ وإصلاح الشرطة (قانون حماية

حدود البوسنة والهرسك ودائرة حدود الدولة). ومن المتوقع أن تحظى هذه القوانين بتأييد برلماني خلال الخريف.

٢٦ - وفي مجال سيادة القانون، أنشئ في ١ حزيران/يونيه المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين. ويشغل الآن هذا المجلس الذي يضم أمانة ومكتبا لمستشار المسائل التأديبية وسيواصل عمل إصلاح القضاة والمدعين العامين الذي شرعت فيه اللجنة القضائية المستقلة التي انتهت مأموريتها في ١ نيسان/أبريل. ومن المتوقع أن يستكمل المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين إعادة تعيين القضاة في أوائل الخريف. غير أنه سيكون من الضروري في المستقبل القريب معالجة الارتفاع غير المقبول لمستوى الأجور القضائية التي تعرقل في الوقت الراهن إقامة عدالة فعالة في الحدود الحالية للميزانية.

٢٧ - واستكملت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك اعتماد القوانين المنشئة للمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في تموز/يوليه. وانتقلت وكالة الدولة للتحقيق والحماية إلى أماكن عمل مؤقتة وشرعت في توظيف طائفة من الموظفين اللازمين للوكالة لكي تتحول بسرعة إلى قوة شرطة للدولة قوية وقادرة على مكافحة الجريمة المنظمة، والهجرة غير المشروعة والإرهاب الدولي، وكذلك اعتقال مجرمي الحرب الذين صدر في حقهم قرار اتهام.

٢٨ - وإلى جانب مكتب المساعدة الجمركية والضريبية التابع للاتحاد الأوروبي، ما فتئ مكتب الممثل السامي يقدم دعما متواصلا على مدى الأشهر الستة الماضية لهيئة الضرائب غير المباشرة المنشأة حديثا. ورغم أن الهيئة لا تشغل بكامل طاقتها ولا يوجد مقرها في مكان ملائم، فإنها حصلت على ميزانية خاصة بها، ووضعت هيكلًا إقليميًا وآلية لتوزيع الإيرادات، وقدمت مشروع التشريع المتعلق بضريبة القيمة المضافة إلى برلمان الدولة. فإحداث ضريبة القيمة المضافة أساسي إذا أريد للبوسنة والهرسك أن تمول جهاز دولتها المتنامي وتحرز تقدما في استيفاء شروط الترشيح للاتحاد الأوروبي.

٢٩ - وأنشئ في هذه الفترة نظام واحد للسجل التجاري على صعيد الدولة. وسيبسط السجل عملية تسجيل الشركات ويعزز البيئة التجارية للمستثمرين المحليين والأجانب.

٣٠ - وسهل مكنتي إنشاء مكتب للصحة النباتية على صعيد الدولة مطابق لمعايير الاتحاد الأوروبي (إدارة حماية صحة النباتات). وتنظر الموافقة البرلمانية مجموعة من القوانين المتعلقة بالصحة النباتية ومعايير السوق.

٣١ - ويواصل مكتب الممثل السامي والاتحاد الأوروبي الإشراف على اعتماد قانون للمشتريات العامة على مستوى الدولة يحدث نظاما فعالا وشفافا للمشتريات العامة يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي.

٣٢ - وأحدث اعتماد إصلاحات قطاع الطاقة نظاما موحدا للطاقة في كل أرجاء البوسنة والهرسك. وتعزز هذه الإصلاحات امتثال البوسنة والهرسك للالتزامات الدولية وتسهل اندماج البلد في السوق الإقليمي للكهرباء في جنوب شرق أوروبا.

٣٣ - وقد خطونا خطوات جبارة كذلك في إنشاء سجل محلي لجرائم الحرب. ومن المقرر أن ينظم السجل ويدير محاكمات جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، بغرض تسلم القضايا من لاهاي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويجري على قدم وساق في الجمعية البرلمانية النظر في مجموعة من التشريعات التطبيقية التي وضعها مكنتي ومن المقرر اعتمادها في أوائل الخريف.

٣٤ - ومن المحتمل أن تكون سلطات البوسنة والهرسك قد أنهت في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ معظم الإجراءات التشريعية المطلوبة بمقتضى دراسة الجدوى. ويظل مكتب الممثل السامي والاتحاد الأوروبي منخرطين بقوة في المساعدة على صوغ هذه القوانين والدعوة إلى سنّها، وكذا في العمل على تعزيز قدرة مؤسسات البوسنة والهرسك على تطبيقها.

رابعاً - إرساء سيادة القانون

٣٥ - وبناء على أعمال سابقة، واصلنا إحراز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واتخذت إجراءات ملموسة من أجل إرساء سيادة القانون في البوسنة والهرسك على أسس متينة، ومنها ما يلي:

٣٦ - أنشئ الفريق الخاص بالجرائم المنظمة والجرائم المالية داخل محكمة دولة البوسنة والهرسك بتعديل قانون المحاكم في أوائل عام ٢٠٠٣. وأدخلت تعديلات مماثلة على قانون مكتب المدعي العام لإنشاء إدارة مماثلة خاصة بالمدعين العامين. وشكل توظيف قضاة ومدعين عامين دوليين للخدمة في هذه الإدارات تحدياً غير أنه في أواسط عام ٢٠٠٣، جاء القضاة والمدعون العام الدوليون وشرعوا في العمل مع زملائهم المحليين. وسرعان ما أثبتت مشاركة هؤلاء الموظفين الدوليين فوائد الخطة عندما شرعت الإدارة الخاصة في ملاحظات قضائية تتعلق بحالات مشهورة من النشاط الإجرامي المنظم لم يسبق التصدي لها بفعالية. وسرعان ما تبين أن أيضاً فائدة مشاركة القضاة الدوليين في جلسات هذه الأفرقة. غير أن توظيف عدد كاف من القضاة والمدعين العامين الأجانب يظل تحدياً يواجه مكنتي، في حين أن إنشاء فريق خاص بجرائم الحرب سيجعل هذا التحدي أكثر حدة. فما لم تتم معالجة هذه المسألة بزيادة عدد القضاة والمدعين العامين الدوليين، فإن التقدم المحرز في مجال سيادة القانون

في البوسنة والهرسك لن يصمد. ومن جهة أخرى، فإن إنشاء سجل مشترك للأفرقة الخاصة هذه السنة من شأنه أن يفضي إلى استخدام أكثر فعالية لهذه الموارد المحدودة.

٣٧ - وقد عقدت في أواخر عام ٢٠٠٢ الاجتماعات الأولى مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لمناقشة إنشاء قدرة محلية للبت في قضايا جرائم الحرب المنقولة من لاهاي. واستمرت المناقشات في عام ٢٠٠٣، مما أفضى إلى التوصل إلى اتفاق بين المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومكتب الممثل السامي بشأن الموارد اللازمة والأعداد التقريبية للقضايا التي تنظر فيها محكمة الدولة وأنواع هذه القضايا. وقدم هذا الاتفاق إلى مجلس الأمن فأيدته. وأعقب ذلك عقد مؤتمر للمانحين سعى إلى التماس الدعم من الدول المهتمة بغية تغطية التكاليف الدولية للمشروع. وأتاحت المساعدة المالية التي أعلن عنها خلال المؤتمر المضي قدما في المشروع. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، قدمت الولايات المتحدة مدير مشروع لهذه المهمة. وتدعو الخطة إلى إبرام اتفاق دولي بين الممثل السامي وحكومة البوسنة والهرسك بغية إنشاء دائرة خاصة داخل محكمة الدولة يعهد إليها بالنظر في تلك القضايا، وكذلك إنشاء مكتب لرئيس القلم داخل المحكمة. وسيقدم السجل الدعم السوقي والإداري للفريق الخاص بجرائم الحرب والفريق القائم المعني بالجريمة المنظمة والجرائم المالية. وسيشمل هذا الدعم توظيف القضاة والمدعين العامين، وإدارة الهبات الدولية، وإحالة القضايا إلى الفريقين الخاصين، وإدارة برامج حماية الشهود، والمسائل الأمنية وحل المسائل المتعلقة بمراقب الحبس وعدة مسائل إدارية أخرى. ومن المقرر توقيع الاتفاق الدولي خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ كما أنه من المقرر أن يعقبه في شهر تشرين الأول/أكتوبر سن التشريع التطبيقي المحلي اللازم لتنفيذه. وعندما يتم ذلك، فإن كامل مسؤولية هذا المشروع ستتناط بمكتب رئيس قلم المحكمة.

٣٨ - وشهدت تقدما الجهود الرامية إلى وضع برنامج سليم لمكافحة غسل الأموال. وقد سن في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ قانون جديد يتقيد بالمعايير الدولية في إطار مجموعة من القوانين التي توسع دور وكالة الدولة للتحقيق والحماية. وكان هذا القانون ثمرة عملية تعاونية واسعة النطاق شملت إسهاما من شتى المنظمات الدولية والوكالات المحلية ذات الصلة. وينيط هذا القانون بوكالة الدولة للتحقيق والحماية، عن طريق إدارة الاستخبارات المالية، المسؤولية الأولى عن جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية بغية تحريك التحقيقات الجنائية الملائمة. ورغم أن هذه المهام تندرج أساسا في الوقت الراهن في اختصاص وكالة الدولة للتحقيق والحماية، فإن مكتب الممثل السامي سيواصل مشاركته في المشروع إلى غاية عام ٢٠٠٤ إذ يعمل مع حكومة إسبانيا من أجل توفير معدات الحاسوب وبرامجه المتخصصة والتدريب لمساعدة الوكالة في عملها.

٣٩ - وأدى الجهد الرامي إلى تطوير وسائل حجز الأموال المتأتية من أنشطة إجرامية أو المستخدمة فيها إلى صوغ قانون سيسن على مستوى الدولة لتوفير هذه العقوبات للمدعي العام للدولة. وقد عرض هذا القانون الذي وضع بعد مشاورات واسعة النطاق مع المنظمات الدولية والقضاة المحليين والمدعين العامين ووكالات إنفاذ القانون، على مجلس الوزراء للنظر فيه واعتماده ومن المقرر أن يكون من التشريعات النافذة في نهاية عام ٢٠٠٤.

٤٠ - وتعين على وحدة مكافحة الجريمة والفساد أن تتكيف مع التطور الذي تشهده محكمة الدولة ومكتب المدعي العام إذ أن قدوم القضاة والمدعين العامين الدوليين يعني أن المسؤولية الرئيسية عن التحقيق والملاحقة القضائية والمحاكمة في معظم القضايا الرئيسية المتعلقة بالجريمة المنظمة والفساد ستحال إلى هذه الأجهزة الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد مدونات جديدة للإجراءات الجنائية على مستوى الدولة ومستوى الكيانات يعني أن المدعين العامين هم الذين يتولون التحقيقات لا القضاة أو ضباط الشرطة. وأعادت وحدة مكافحة الجريمة والفساد تنظيم نفسها خلال الشطر الأخير من عام ٢٠٠٣ فأنشأت أفرقة للملاحقة القضائية تتألف من مدعين عامين ومحققين محليين ودوليين. وأنيطت بكل فريق من هذه الأفرقة قضايا معينة ووضعت تحت تصرف مدعين عامين دوليين في مكتب المدعي العام للدولة بغية دعم تحقيقاتهم في القضايا وتحضيرها للمحاكمة. ورغم أن المدعين العامين والمحققين التابعين للوحدة لا يزالون يقومون بمهام أخرى - من قبيل المشاركة في فحص المرشحين للوظيفة العامة والتصدي لقضايا الفساد الرسمي التي اكتشفت مؤخرا - فإنهم يركزون في الوقت الراهن على تقديم الدعم الأساسي للمدعين العامين الدوليين.

٤١ - ومن الفوائد القيّمة التي جنيّت من خلال عملية إعادة التنظيم هذه تطوير القدرة المحلية الناجم عن التعاون بين المحامين والمحققين المحليين والأجانب. ولعل إنشاء إطار صغير من المحامين المحليين والمحققين لكنه إطار فعال من شأنه أن يوفر رصيذا قيما لوكالات من قبيل وكالة الدولة للتحقيق والحماية ومكتب المدعي العام للدولة.

٤٢ - كما سعت الوحدة إلى تسهيل إبرام الاتفاقات الدولية اللازمة لتوثيق أو اصر التعاون بين وكالات إنفاذ القوانين والمدعين العامين والمحاكم في البوسنة والهرسك ونظيراتها في بلدان أخرى. فلمعظم الجرائم الرئيسية المرتكبة في البوسنة والهرسك بعد دولي، لأن معظم منظمات الجريمة الرئيسية تعمل أيضا في الدول المجاورة. ولذلك عملت الوحدة من أجل ضمان اعتماد البوسنة والهرسك للصكوك الدولية اللازمة لتعزيز التعاون والتنسيق عبر الحدود في توجيه الاتهام والتحقيق والملاحقة على الجرائم. وبالإضافة إلى ذلك، بادرت الوحدة إلى وضع اتفاق ثنائي نموذجي لهذا التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة. ورغم أن مسودة من

هذا النموذج قد أنجزت وقدمت إلى الحكومة، فإن مكتب الممثل السامي سيلزمه أن يرصد المفاوضات اللاحقة وتنفيذ تلك الاتفاقات بغية ضمان إنجاز المشروع.

٤٣ - وعملت فرقة المشاريع الخاصة لمحور سيادة القانون بصورة وثيقة مع المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، واللجنة الأوروبية والبرنامج الدولي للمساعدة التدريبية في التحقيق الجنائي، لجعل وكالة التحقيق والحماية جهاز شرطة مكتملا على مستوى الدولة له موارد وسلطة تتيح له أن يكافح بفعالية الجريمة المنظمة والجريمة الدولية والفساد والإرهاب. ونظمت الفرقة وأدارت ووجهت الجهود التي أفضت إلى صوغ وسن مجموعة من القوانين التي حولت للوكالة سلطتها القانونية الضرورية. وتشمل هذه المجموعة أيضا قانون موظفي الشرطة الذي أقام معايير لتوظيف ضباط الشرطة، وكذا صلاحياتهم ومسؤولياتهم وترقيتهم وخفض رتبهم وما إلى ذلك. علاوة على ذلك، تضمنت هذه المجموعة قوانين تنيط بالوكالة مسؤوليات في محالي غسل الأموال وحماية الشهود.

٤٤ - وتفتقر البوسنة والهرسك لقدرات الاستخبارات الجنائية الحديثة. وقد أعاق هذا القصور قدرتها على التصدي بفعالية للجريمة المنظمة والفساد. وشرعت وحدة الاستخبارات الجنائية في مكتب الممثل السامي في العمل مع وكالة الدولة للتحقيق والحماية ومستشاريها من بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي لتطوير هذه القدرة داخل إدارة التحقيقات الجنائية ونقل تكنولوجيا وحدة الاستخبارات الجنائية إليها عندما تبلغ مرحلة النضج.

٤٥ - وتطلبت عملية إعادة تعيين القضاة والمدعين العامين على جميع المستويات بالبوسنة والهرسك جهدا كبيرا. وقد أعلن عما يقارب ١٠٠٠ شاغر. وورد ما يزيد على ١٧٠٠ طلب وتم استعراضها. وفحص المرشحون في إطار إجراء تضمن تحقيقات شاملة عن ماضيهم. وأجريت مقابلات مع ما يزيد على ٩٠٠ مرشح. ونجم عن ذلك تعيين (أو إعادة تعيين) ٨٧٧ قاضيا ومدعيا عاما. ولم تبق شاغرة إلا المناصب التي كان عدد المرشحين لها وعيارهم غير ملائمين لشغلها.

٤٦ - وتعذر وضع ميزانيات كافية للمحاكم بسبب ضرورة دفع تعويضات كبيرة للقضاة الذين لم تتم إعادة تعيينهم. وتعقدت المهمة بسبب المشاكل التي لم تحل والتي تتعلق بالأجور القضائية والأتعاب المدفوعة للمحامين الذين يمثلون الطرف المدعى عليه في القضايا الجنائية. غير أن اللجنة القضائية المستقلة والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين نجحوا فعلا في وضع بيانات موثوق بها بشأن احتياجات المحاكم، والاحتياجات من التعويضات القضائية والموارد المالية المتاحة. ورغم أنه لا يزال من المتعين على المجلس الأعلى الجديد للقضاة والمدعين العامين القيام بالشيء الكثير في هذه المسائل، فإن أساسا متينا لعمله قد أرسى.

٤٧ - وتسلم المدعي العام المكلف بالإجراءات التأديبية قضايا ضد ١٤٢ قاضيا ومدعيا عاما. وعقدت عدة جلسات تأديبية، رغم أن بعض القضاة والمدعين العامين اختاروا تقديم استقالتهم قبل أن ينظر في قضاياهم. وفرضت عقوبات في ١٤ قضية سوء سلوك قضائي ثابت.

٤٨ - واتفقت الدولة وحكومتا الكيانين ومقاطعة بريتشكو في أوائل ٢٠٠٤ على تشكيل مجلس أعلى واحد للقضاة والمدعين العامين ليعملها كلها. وسنت على الوجه المطلوب التشريعات التطبيقية لهذا الاتفاق وتشكل المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين باعتباره مؤسسة للدولة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. ثم أُنهِيت فيما بعد مهمة اللجنة القضائية المستقلة، غير أن العديد من موظفيها نقلوا إلى أمانة المجلس الأعلى. وسيواصل المجلس الأعلى استخدام موظفين دوليين قلائل وستتضمن أمانته بعض المستشارين الأجانب. ورغم أن المجلس الأعلى الجديد ليست له علاقات رسمية بمكتب الممثل السامي، فإنه سيواصل العمل الوثيق مع إدارة سيادة القانون والإدارة القانونية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وعلى وجه التحديد، سيلتزم مكتب الممثل السامي تقديم الدعم للمجلس الأعلى في الوقت الذي يسعى فيه إلى تناول مسائل تعويض القضاة والمدعين العامين والمحامين وميزانية المحاكم ومحاكم الجench وهي مسائل لم تجد لها حلا حتى الآن. ومن المحتمل أن تكون ثمة حاجة إلى أن يواصل مكتب الممثل السامي تقديم المساعدة للحيلولة دون إعادة إنشاء محاكم أغلقت خلال عملية إعادة الهيكلة، مادام بعض المشرعين يواصلون المطالبة بإعادة فتحها.

خامسا - إصلاح الاقتصاد

٤٩ - لقد أحرز تقدم مشهود في إنجاز النقاط المدرجة في خطة الإصلاح الاقتصادي المقدمة إلى مجلس إحلال السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. غير أن اقتصاد البوسنة والهرسك لا زال لم يسجل العديد من الفوائد الملموسة المتأتية من هذه الإصلاحات القانونية والضريبية والهيكلية. وبصورة أكثر إيجابية، شهدت هذه الفترة تحكم السلطات المحلية بقدر أكبر في بعض المسائل الاقتصادية المهمة، ولا سيما فيما يتعلق بالإصلاحين الضريبي والجمركي.

٥٠ - والواقع أن التقدم المسجل في مجالي الضريبة غير المباشرة والجمارك خلال الفترة المشمولة بالتقرير كان مهما في ضمان استمرارية البلد على المدى البعيد. فهيئة الضرائب غير المباشرة التي شرعت في عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ستمارس قريبا مسؤولياتها عن طريق دائرة موحدة لتحصيل الضرائب غير المباشرة، وكذلك عن طريق دائرة الجمارك على مستوى الدولة. وستنفذ هذه الهيئات الجديدة مجموعة واحدة من القوانين التي تسري على

البلد كله. ويعني هذا التقدم الملموس أن بالإمكان الشروع في تحصيل ضريبة القيمة المضافة في نهاية عام ٢٠٠٥ مع القيام بالشطر الأكبر من الأعمال المتعلقة بالتعريف بالضريبة لدى دوائر الأعمال وإدارة الضريبة خلال صيف عام ٢٠٠٥.

٥١ - وما فتئ مكتب الممثل السامي يقوم بدور أساسي في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للمشكل القديم العهد المتمثل في المديونية الداخلية للكيانين. وبمجرد حل هذا المشكل، سيزول عائق رئيسي يعترض الاستثمار وإيجاد فرص العمل في البلد. وقد سُنَّ قانون تطبيقي في جمهورية صربسكا، غير أن سن تشريع مماثل في الاتحاد يثير الخلاف لأسباب سياسية وضريبية تحظى بمساندة شعبية.

٥٢ - وأحرز المزيد من التقدم في الجهود المبذولة منذ مدة لإصلاح وإعادة هيكلة قطاع الخدمات العامة وتهيئة بيئة ملائمة للأعمال التجارية في البوسنة والهرسك. وطبق بنجاح هذه السنة قانون الطيران المدني الذي اعتمدته الجمعية البرلمانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وتم خلال هذه الفترة إحياء صياغة قانون السكك الحديدية للبوسنة والهرسك الذي سبق تجميده بسبب ممانعة الكيانان، ومن المقرر اعتماد قانون مشفوع باتفاق بين الكيانين في نهاية السنة. وإذا تم ذلك، فإنه ستستوفى الشروط المسبقة لتحرير وإعادة هيكلة قطاع السكك الحديدية في البلد من أجل المزيد من الفعالية وتحسينا للخدمات المقدمة للزبائن.

٥٣ - وسن القانونان المنشئان لشركة توزيع الكهرباء ومشغل الشبكة المستقلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسيساعد هذان القانونان، عند تطبيقهما، على ضمان التشغيل السليم لشبكة توزيع الكهرباء ومواصلة إدماج البوسنة والهرسك في السوق الكهربائية الداخلية للاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، ستتيح القوانين للبوسنة والهرسك أن تكون على أهبة الاستعداد للارتباط مجددا بالشبكة الكهربائية الأوروبية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

٥٤ - ونظرا للحاجة الحالية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية ومعايير إدارة الشركات في البوسنة والهرسك، دعم مكتب الممثل السامي صوغ عدة نصوص تشريعية ذات صلة ومنها: قانون المؤسسات العامة، وقانون استثمار الصناديق العامة وقانون المشتريات العمومية. ومن المتوقع أن يضاف تطبيق هذه القوانين طابعا مؤسسيا على مفهوم مساءلة إدارة الشركات وأن يعمل بمعايير المحاسبة المقبولة دوليا.

٥٥ - وخلال مرحلتها الثانية، شهدت مبادرة أعمال الجرافات التي ينسقها المكتب نجاحا ملحوظا في جهودها المستمرة الرامية إلى تخفيض البيروقراطية والتخلص من القواعد والأنظمة المجافية للاستثمار. وتجري على قدم وساق مفاوضات مكثفة لنقل زمام هذه العملية إلى

الشركاء المحليين. وفي الوقت ذاته، شرعت مبادرة أعمال الجرافات في مرحلتها الثالثة في تموز/يوليه. وما فتئت تتوارد اقتراحات جديدة للإصلاح من كل أرجاء البلد.

٥٦ - وبعد اعتماد القانون الإطارى للسجل التجاري، شرعت السلطات في إنشاء نظام واحد للسجل التجاري سيخفض الوقت الذي يستغرقه تسجيل شركة تجارية في البوسنة والهرسك كما سيخفض تكلفة ذلك التسجيل.

٥٧ - وواصل مكتب الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير سعيه إلى جعل عملية نقل ملكية المؤسسات إلى القطاع الخاص عملية مركزية في كل البوسنة والهرسك. ورغم أن التقدم المحرز محدود، فإنه أنشئ في آذار/مارس مركز إعلامي واحد لفرص نقل الملكية إلى القطاع الخاص وعزز بموقع على شبكة الإنترنت (www.privatizacija.ba) يقدم معلومات مفيدة بعدة لغات للمستثمرين المحتملين. كما وفق مكنتي في مساعدة معهد الدولة للطب البيطري في أن يصبح معهداً يشتغل ويستوفي شروط الإبلاغ الدولي. وقد بدأت هذه الإجراءات فعلاً تولد مزيداً من الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتحسن الفرص المتاحة للمنتجين في البوسنة والهرسك لتصدير منتجاتهم الزراعية.

٥٨ - وتبين من نشر تقارير المراجعة الدولية لحسابات شركات الاتصالات السلوكية واللاسلكية الثلاث أن ثمة أنماطاً مقلقة من سوء الإدارة وانعدام الكفاءة كلفت المستهلكين والمكلفين بالضرائب غالباً. وللتصدي لذلك، التزمت حكومتا الكيانين بأن تنفذ إصلاحات ترمي إلى تحسين ممارسات الإدارة وتقضي على الفساد المتأصل في هذا القطاع.

٥٩ - وخلال الأشهر القلائل الماضية، ظل مكنتي يكفل التنفيذ السليم لميزانية الدولة والكيانين للسنة المالية ٢٠٠٤. وقد بدئ في عملية إعداد ميزانية ٢٠٠٥ وسيعمل المكتب مع الزملاء المحليين على التصدي للتحديات المتمثلة في مواصلة نقل الاختصاصات الجديدة والموارد والتكاليف من الكيانين إلى الدولة.

سادساً - تعزيز حكومة الدولة

٦٠ - وفي ربيع عام ٢٠٠٤، وضع المكتب خطة لتعزيز حكومة الدولة بغرض مساعدة رئيس مجلس الوزراء على جعل وزارات الدولة ودوائر مجلس الوزراء تشتغل بكامل طاقتها. وتركز خطة تعزيز حكومة الدولة على مجالين: التوظيف وأماكن العمل. فقد ظلت مستويات التوظيف في معظم الوزارات منخفضة، ويعزى ذلك أساساً إلى النقص في حيز المكاتب المتاح لمؤسسات الدولة. وما لم تنشأ الأجزاء المكونة لمجلس الوزراء - أي الوزارات - على النحو الواجب، فإن مجلس الوزراء لن يملك القدرة على تنفيذ الطائفة

الكاملة من الإصلاحات التي تولاهما. غير أنه على غرار ما أوضحته دراسة الجدوى التي قامت بها اللجنة الأوروبية، فإن إنشاء حكومة للدولة تقوم بوظائفها شرط لا غنى عنه إذا أريد للبوسنة والهرسك أن تخرز تقدما في عملية تحقيق الاستقرار والانتساب. كما أنه أمر مهم للغاية إذا أريد للصلاحيات التنفيذية للممثل السامي أن تنهى تدريجيا وتتم عملية التحكم المحلي الكامل.

٦١ - بل إن مشكل التوظيف بوزارات الدولة هو الذي دفع بالمكتب إلى أن يكلف وكالة الوظيفة العامة للدولة بإجراء استعراض لتطبيق قانون الوظيفة العامة بالدولة. وقد اقترح تقرير آذار/مارس ٢٠٠٤ عددا من التغييرات الإدارية والقانونية التي جعلت منها الوكالة منذئذ خطة عمل. وشرعت الوكالة في إجراء تغييرات لهيكل موظفيها وهي في الوقت الراهن بصدد صوغ لوائح وتعديلات لقانون الوظيفة العامة على نحو ما اقترحه التقرير. وتعمل الإدارة القانونية في مكتب الممثل السامي في تعاون وثيق مع الوكالة لإعداد هذه التعديلات، على أن يتم اعتمادها في نهاية السنة.

٦٢ - ويعمل المكتب مع رئيس الوزراء تيرزيتش بشأن خطة عمل لنقل ثلاث وزارات إلى أماكن عمل ملائمة قبل نهاية السنة. ونظرا لانعدام قانون بشأن ممتلكات الدولة يحدد من هم المالكون وما هي ممتلكاتهم، فإن عملية توزيع أماكن العمل على مؤسسات الدولة تتطلب أيضا التعاون الوثيق مع حكومتي الكيانين.

سابعاً - الإدارة العامة وإصلاح الوظيفة العامة

٦٣ - يجري على قدم وساق إصلاح الإدارة العامة. وفي هذه المرحلة، تشكل عمليات الاستعراض الممولة من الاتحاد الأوروبي لعناصر رئيسية في القطاع العام للبوسنة والهرسك صلب هذه العملية. وتقوم بعمليات الاستعراض هذه أفرقة مؤلفة من خبراء وطنيين ودوليين على السواء. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، نشر استعراض من تلك الاستعراضات في شكل تقرير عن قوات الشرطة في البلد. وخلص إلى نتيجة مفادها أن قوات الشرطة في البوسنة والهرسك هي في آن واحد هزيلة وغير مؤهلة لمواجهة المستقبل. ومما يثير القلق أن التقرير أثبت أن وجود عدة طبقات مستقلة من أعمال الشرطة، دون أي آليات فعالة للتعاون، يعيق إلى حد كبير القدرة على مكافحة الجريمة، ويستنزف الخزينة العامة، ويقيد التنمية الاقتصادية. وأُخذ هذا التقرير في حذ ذاته أساسا استند إليه رئيس الوزراء تيرزيتش في إنشاء لجنة لإعادة هيكلة الشرطة، بالتعاون مع الممثل السامي، وعهد إلى هذه اللجنة في جملة أمور، بمهمة اقتراح نموذج لأعمال الشرطة "يكون مهيكلًا بطريقة فعالة وكفؤة" و"فعالة من حيث التكاليف ويمكن تحملها مالياً". وبحلول نهاية السنة، ستصدر عمليات استعراض القطاع العام المزيد من

التقارير. وهذا ما سيؤدي بدوره إلى صوغ الإجراءات الملموسة اللازمة لتحسين الإدارة العامة للبوسنة والهرسك التي تتسم بالتضخم وانعدام الفعالية. وسيقتل قريباً مكتب منسق إصلاح الإدارة العامة إلى مكتب رئيس الوزراء للتأكيد على أنه هو المكلف بكامل عملية الإصلاح.

٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتي دعم إنشاء وكالة اتحادية للتوظيف العامة وعُين أول مدير لها. وستكون الوكالة جاهزة للعمل في نهاية السنة، مما سيجت تطبيق قانون الوظيفة العامة الاتحادية ابتداء من عام ٢٠٠٥. كما أن إشراف هذه الوكالة على إجراءات التوظيف أمر أساسي لصرف الأحزاب الحاكمة عن استخدام توظيف الموظفين وسيلة للمحسوبية الحزبية. وستولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) التنسيق الوثيق لتطبيق هذا التشريع على مستوى الكيانات والبلديات لضمان تطبيق المقاييس الدولية ومعايير الاختيار. وقد تعهد البرنامج الإنمائي بتقديم دعم مالي وتقني إضافي. غير أن ثمة حاجة إلى المزيد من الأموال لضمان توظيف الموظفين العاملين واستخدامهم على أساس الاستحقاق لا غير.

ثامنا - إصلاح الشرطة

٦٥ - وبالتعاون مع رئيس الوزراء تيرزيتش، أنشأت رسمياً لجنة لإعادة هيكلة الشرطة في ٢ تموز/يوليه، وأنيطت بها ولاية إعادة هيكلة قوات شرطة البوسنة والهرسك واقتراح "هيكل واحد لشرطة البوسنة والهرسك تحت المراقبة السياسية العامة لوزارة أو وزارات في مجلس الوزراء". ويتأسس اللجنة ويلفريد مارتتر، رئيس وزراء سابق لبلجيكا، وينوب عنه ديفيد بليكي، مفتش سابق للشرطة بالمملكة المتحدة.

٦٦ - وفي إطار النظام الحالي، تعمل قوات شرطة البوسنة والهرسك استناداً إلى فلسفة متقدمة لأعمال الشرطة بنمط إداري فاقد لكل مصداقية. وليست لديها أي استراتيجيات واضحة للتحديث؛ كما أن معداتها ونظمها متقدمة؛ وفي صفوفها عدد كبير من ضباط الشرطة الناقصي التدريب. ونظراً لعدم التنسيق بين شتى مستويات أعمال الشرطة وغياب آليات للتعاون فإن المكافحة الفعالة للجريمة تتعرقل إلى حد كبير. وهذا الهيكل المجزأ وغير الفعال، الذي يعكس التقسيمات الإقليمية القومية داخل البلد، يضعف قدرة الدولة على توفير الأمن لمواطنيها، ويستنزف الأموال العامة ويعرقل التنمية الاقتصادية. فالنظام الحالي غير مجهز بما فيه الكفاية للتصدي للتحديات المتزايدة التعقيد التي تطرحها الجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. علاوة على ذلك، لا يمكن للنظام الحالي أن

يتصدى على النحو الملائم "للجرائم الاجتماعية" من قبيل جنوح الأحداث والعنف المتزلي. كما لا يمكنه أن يوفر الدعم للضحايا.

تاسعا - إصلاح الدفاع

٦٧ - يشق إصلاح الدفاع طريقه بإصرار. فلبوسنة والهرسك حاليا وزارة دفاع على مستوى الدولة يرأسها وزير نشيط، وتتولى الجمعية البرلمانية الإشراف عليه بجدية؛ ويستمر تدريجيا تخفيض حجم جيشي الكيانين. وقد سنت القوانين وتمت التعيينات الرئيسية. وبإقرار هيئة الرئاسة لتعيين آخر الضباط العامين في ٢١ تموز/يوليه (رئيس هيئة الأركان، ونائب رئيس العمليات وقائد القيادة المسؤولة عن العمليات)، تم ملء الوظائف العسكرية العليا. وأقر مجلس الوزراء لوائح التنظيم الداخلي لوزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة والقيادة المسؤولة عن العمليات في ٢٠ أيار/مايو. وتنص لوائح التنظيم الداخلي على ما مجموعه ١٧٢ منصبا في مؤسسات وزارة دفاع البوسنة والهرسك: ١٠٠ في وزارة الدفاع، و ٤٤ في هيئة الأركان المشتركة و ٢٨ في القيادة المسؤولة عن العمليات. غير أنه في وقت تحرير هذا التقرير، لم يلتحق بمنصبه إلا ٤٨ شخصا، بمن فيهم كبار المسؤولين، والنواب والمستشارون. وتنص معايير الشراكة من أجل السلام التي وضعها الحلف على ضرورة أن يتم في الوقت الراهن شغل ٦٥ في المائة من مناصب الموظفين المأذون بها (١١٢ شخصا).

٦٨ - وقد خفض حجم جيشي الكيانين بما يقارب ٢٥ في المائة. كما اعتمدت وزارتا الدفاع هياكل تنظيمية جديدة. وسيخفض العنصر المدني لوزارة الدفاع الاتحادية بمعدل ٢٧ في المائة - ليلبلغ عدد المناصب ٩٤٥ منصبا. وقد خفضت وزارة الدفاع في جمهورية صربسكا عدد وظائفها بمعدل ٤٢ في المائة - من ٨٢٨ إلى ٤٧٩ وظيفة. ويتوخى قرار هيئة الرئاسة الصادر في آذار/مارس حجما وهيكلًا للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك بمجموع منخفض يبلغ ١٢ ٠٠٠ عسكري محترف. وفي الوقت ذاته، يجري تخفيض القوات الاحتياطية إلى ٦٠ ٠٠٠ فرد، بينما ستخفض أعداد المجندين ومدة الخدمة العسكرية. وينص قرار هيئة الرئاسة أيضا على إعادة هيكلة هيئة الأركان العامة لجيش جمهورية صربسكا وتخفيض حجمها (من ١١٨ إلى ٨٠) والقيادة المشتركة للجيش الاتحادي (من ٢٧٨ إلى ١٥٠).

٦٩ - واعتمدت ميزانيات الدفاع لعام ٢٠٠٤ بشكل يتماشى مع المعايير التي أيدها الحلف: ميزانيتها دفاع الدولة وجمهورية صربسكا في نهاية عام ٢٠٠٣ وميزانية الاتحاد في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٤. ويجري إعداد التقديرات الأولية لميزانيات الدفاع لفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. واقترح نظام شامل لميزنة الدفاع، رغم أن تنفيذه يتوقف على موافقة رسمية

وتوظيف إضافي في آن واحد. ولا يزال معلقا أيضا وضع نظام مشترك لإدارة موارد الدفاع يدرج نظاما للميزنة.

٧٠ - ورغم هذا التقدم، خبا حماس سلطات البوسنة والهرسك في تنفيذ إصلاح الدفاع منذ قمة الحلف في اسطنبول، وهذه أمر يمكن تفهمه. لكن الأساس القانوني والمؤسسي الذي يمكن أن نواصل البناء عليه قائم الآن. وستكون المهمة الرئيسية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ وفي عام ٢٠٠٥ تطوير قدرة الدولة على ممارسة حقها في التحكم والسيطرة على القوات المسلحة للبوسنة والهرسك عن طريق الفروع التشغيلية والإدارية لسلم القيادة. وهكذا سيظل الاهتمام الرئيسي لمكتبي منصبا على التطوير المؤسسي. وهذا يعني أنه سيلزم وضع واعتماد وتنفيذ خطط لتعزيز قدرة الدولة على تنظيم التوظيف والتمويل والتدريب والتجهيز والدعم السوقي لعدة وحدات دائمة على مستوى الدولة.

عاشرا - إصلاح الاستخبارات

٧١ - أصبحت وكالة الاستخبارات والأمن تشتغل في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتقلد المدير العام ونائبه والمفتش العام مناصبهم على النحو المقرر. وأحرز تقدم في إعداد اللوائح الضرورية، وأهمها لوائح التنظيم الداخلي التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٤ حزيران/يونيه. ومن المقرر إرساء الهيكل التنظيمي الذي تنص عليه اللوائح في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويجري على قدم وساق إعداد الإطارات التنظيمية (أو اللوائح) الفرعية العشرين الأخرى لوكالة الاستخبارات والأمن بوتيرة مقبولة ومن المقرر الانتهاء منها قريبا.

٧٢ - وتتولى المراقبة البرلمانية لجنة من نواب البرلمان عقدت عدة جلسات. وتأخر تشكيل نظيرها في مجلس الوزراء وهي لجنة الاستخبارات التابعة للجهاز التنفيذي. ويعزى ذلك أساسا إلى كون اللجنة لم تعين بعد موظفي أمانتها التي هي الدائرة الاستشارية الأمنية للاستخبارات. ونتيجة لذلك، فإنه لا مناص من حدوث بعض التأخير في إتمام عملية استعراض ملفات (أي إعادة تعيين) الموظفين الموروثة عن (الوكالة الصربية للاستخبارات والأمن) السابقة التابعة لجمهورية صربسكا والوكالة الاتحادية (الوكالة الاتحادية للاستخبارات والأمن). غير أنه من المفترض الانتهاء من استعراض ملفات الموظفين في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، مما سيحول لوكالة الاستخبارات والأمن عنصرا تكميليا من الموظفين يتسم بفعالية التشغيل وبالتكلفة المعقولة.

٧٣ - وبصفة عامة، يتواصل تحويل قطاع الاستخبارات والأمن حسب الخطة، رغم بعض الصعوبات الإدارية. ولئن كان هذا المشروع حساسا سياسيا ووطنيا، فإن الأفرقة العاملة

المؤلفة من أعضاء من وكالات الاستخبارات السابقة قد تعاونت لصوغ قوانين جديدة وهي بصدد إعداد اندماجها النهائي في وكالة تشغيلية واحدة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ومن الواضح أن هذه الأعمال التحضيرية ليس إلا جزءاً من هذا التحدي. ولن يتم التغلب على مشاعر الريبة المتبادلة إلا تدريجياً؛ وستكون ثمة صعوبات عملية يتعين التغلب عليها كما أن ثمة صراعات ستطفو لا محالة على السطح. وبالتالي، فإنه إذا كانت المسؤولية الأخيرة عن ضمان التشغيل الفعلي لوكالة الاستخبارات والأمن على النحو المتوخى ستظل تقع على عاتق سلطات البوسنة والهرسك - ولا سيما على عاتق رئيس الوزراء ومجلس الوزراء - فإنني أرى من الضروري الاستمرار في سياستنا المتمثلة في تقديم المساعدة ورصد العملية وتوجيهها. ولذلك أنشأت وظيفة "المشرف على إصلاح الاستخبارات" وعينت فيها السفير كلمان كوكسيس. وسيعمل مع إدارة وكالة الاستخبارات والأمن حتى تتطور الوكالة على النحو المطلوب.

حادي عشر - تسليم مأمورية قوة تحقيق الاستقرار إلى القوة الأوروبية لتحقيق الاستقرار

٧٤ - في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقودة في اسطنبول في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أعلن الحلف أن قوة تحقيق الاستقرار سيتم إلغاؤها. وفي ٩ تموز/يوليه، رحب مجلس الأمن باعتزام الاتحاد الأوروبي تشكيل بعثة عسكرية اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أصدر المجلس الأوروبي قراره بالاستعاضة عن بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي بقوة تحت قيادة الاتحاد الأوروبي (القوة الأوروبية لتحقيق الاستقرار). وبصورة متزامنة، سينشئ الحلف مقراً في سرايفو، وسيساعد سلطات البوسنة والهرسك على مواصلة إصلاح الدفاع.

٧٥ - ويشكل الإعلان عن القوة الأوروبية بداية مرحلة جديدة في انتعاش البوسنة والهرسك: هي انتقلها من عهد ديتون إلى عهد بروكسل. وستعمل قوة الاتحاد الأوروبي في انسجام مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي/الممثل السامي، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي، وبرامج المساعدة لدعم عملية تحقيق الاستقرار والانتساب التابعة للجنة الأوروبية، وخطة تنفيذ البعثة لمكتب الممثل السامي. وترمي قوة الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار، بصفتها تلك، إلى دعم النهج الشمولي للاتحاد الأوروبي إزاء البوسنة والهرسك، لتمكين البلد من إحراز تقدم نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي بالاعتماد على جهوده الخاصة.

٧٦ - ولا تزال البوسنة والهرسك بحاجة إلى المساعدة لمواصلة إصلاحات واسعة النطاق في الدفاع والقطاع الأمني في مرحلة الشراكة من أجل السلام، إعداداً لانضمامها في نهاية

المطاف في هياكل أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وبناء على تنفيذ قانون الدفاع للبوسنة والهرسك وإنشاء مؤسسات الدفاع على مستوى الدولة في عام ٢٠٠٤، ستمثل المهمة ابتداء من عام ٢٠٠٥ في تطوير قدرة الدولة على ممارسة حقها في التحكم والسيطرة على القوات المسلحة للبوسنة والهرسك عن طريق الفروع التشغيلية والإدارية لسلم القيادة. وهكذا سيتم التركيز أساسا على تطوير مؤسسات الدفاع في البوسنة والهرسك.

٧٧ - وسيظل الالتزام السياسي الطويل الأمد للحلف إزاء البلد قائما، وستؤكد هذه الحقيقة إنشاء مقر للحلف. وستكون المهمة الرئيسية لمقر الحلف بسرانيفو هو الحفاظ على الزخم الذي تشهده عملية إصلاح الدفاع، من خلال قيادة الجهود الدولية لدعم سلطات البوسنة والهرسك في عملية إصلاح الدفاع. وسيتم ذلك بمشاركة الحلف في رئاسة لجنة إصلاح الدفاع. كما سيضطلع المكتب ببعض مهام التشغيل والدعم.

٧٨ - ومنذ اتخاذ القرار الرسمي، تواصل التخطيط بسرعة، وتعززت وحدة هدف الاتحاد الأوروبي والحلف بالزيارات المشتركة بين المنظمين.

ثاني عشر - موستار

٧٩ - كان افتتاح الجسر القديم في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بعد إعادة بنائه إنجازا رمزيا وجوهريا للمدينة ومواطنيها. وقد تم الافتتاح في جو من البهجة والسلام واستقطب اهتمام العالم. وأثبت أن موستار عائدة إلى حالتها الطبيعية، وأن زمن الحرب قد ولى وخفت توترات ما بعد الحرب على مدى السنوات القلائل الماضية وأن توحيد المدينة جار فعلا على قدم وساق.

٨٠ - وكما كتبت في تقرير الأخير، شارك المكتب مشاركة قوية في نهاية السنة في الجهود الرامية إلى توحيد مدينة موستار. وكان هدفنا هو وضع نظام أساسي دائم للمدينة، يستند إلى تراخيص تنهي التقسيمات العرقية والسياسية التي يعززها استمرار ما يسمى بـ "بلديات المدينة الست" و "المنطقة المركزية". وبالإضافة إلى معالجة مشكل "بلديات المدينة"، بات لزاما علينا أن نضع نظاما انتخابيا يضمن قدرا من تقاسم السلطة بين قوميات المدينة. ورغم أن الأطراف الممثلة في اللجنة التي يرأسها السيد نوربرت وينترستين اتفقت تقريبا على كل شيء آخر في النظام الأساسي المقبل للمدينة، فإنه اتضح أن من الضروري إقرار سلم دائم في موستار بتقديم حلول للمسائل التي لا تزال موضع خلاف. وهكذا وضع "حجر الأساس" للنظام الأساسي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وكان هذا بالفعل آخر تاريخ ممكن إذا أريد لخطّة التنفيذ المرفقة أن تنفذ قبل الانتخابات البلدية في البوسنة والهرسك المقرر إجراؤها في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٨١ - وتفاديا لتأييد الهياكل العرقية الموازية، كان من الضروري إلغاء "بلديات المدينة" وتحويلها إلى "مناطق للمدينة" التي ليست في الواقع سوى مكاتب فرعية لإدارة المدينة الموحدة، بالإضافة إلى كونها مقاطعات انتخابية. ويضمن النظام الأساسي الجديد أيضا تقاسم السلطة عن طريق حصص قومية وجملة من الضمانات الممنوحة للمصالح القومية الحيوية في تشكيل مجلس المدينة وفي لوائحه. وهذا ما سيمنع هيمنة قومية واحدة، ويحمي حقوق الأقليات، ويكفل في الوقت ذاته توازنا واسعا بين القوميات في حكم المدينة وإدارتها التي ستشكل بعد انتخابات ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

٨٢ - ووفقا للنظام الأساسي، أصدر قرار بشأن الإجراءات التي ستوحد بها المدينة والجدول الزمني للتوحيد. وبفضل المساعدة التي قدمتها ألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تمكنا بسرعة من أن ننشئ وحدة التنفيذ المتعلقة بموستانر، وعهد إليها بمساعدة العمدة ونائبه على تنفيذ تدابير الإصلاح الضرورية. وشكلت لجنة لتدابير بناء الثقة مؤلفة من الأعيان المحليين، وذلك لجلب الدعم الشعبي لعملية التوحيد.

٨٣ - ومنذ البداية، جرى التنفيذ بصورة جيدة، رغم المعارضة التي أبدتها في البداية - لأسباب مغايرة - الحزبان السياسيان الرئيسيان في المدينة. غير أنهما لم يسعيا إلى عرقلة تنفيذ الخطة وقدا في نهاية المطاف دعمهما الضمني على الأقل. ومر إلغاء "بلديات المدينة" دون حادث في آذار/مارس. ومنذ ذلك الحين، اعتمد النظام الداخلي للمجلس الجديد، وسنت ميزانية مشتركة، ونفذت خطة تعميم لإدارة المدينة. وأدخلت المعايير المالية الأوروبية للحد من الغش والفساد، ويجري توحيد المؤسسات البلدية والثقافية، والعمل جار على تشكيل إدارة محترفة ومبسطة للمدينة. ومن الآثار الإيجابية للإصلاحات المالية التي نفذت فعلا حدوث زيادة ملموسة في الإيرادات المتاحة للمشاريع الإنتاجية، مما سيمكن المدينة من الشروع في مشاريع كبيرة للهياكل الأساسية لفائدة السكان أجمعين.

٨٤ - وباختصار، فإن إعادة تنظيم موستانر وتوحيدها يجريان على قدم وساق وفي الوقت المحدد لها تقريبا، بعد مضي عشر سنوات على انتهاء الحرب.

ثالث عشر - لجنة سربرنيتشا

٨٥ - أقامت مجموعة من أقارب من صنفوا في عداد المفقودين في أعقاب سقوط "منطقة سربرنيتشا الآمنة" في تموز/يوليه ١٩٩٥، دعوى في عام ٢٠٠٣ أدت إلى صدور حكم من دائرة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك يطلب من جمهورية صربسكا، في جملة أمور، أن تقوم بتحقيقات متعمقة للكشف من مصير المفقودين وإصدار تقرير عن جهودها ونتائجها.

٨٦ - ورغم أن حكم دائرة حقوق الإنسان لم يكلف مكتب الممثل السامي بأي إجراء معين، فإنه بات واضحاً أن من الضروري أن يكون ثمة رصد وحفز دوليان لهذه العملية لتحقيق النتائج التي تسعى إليها دائرة حقوق الإنسان. ولذلك طلبت إلى كبير نواب الممثل السامي السيد برنار فاسيبي أن يرصد أنشطة لجنة جمهورية صربسكا. وفي أعقاب الإنشاء المتأخر للجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أصبح واضحاً أنه سيلزم ألا يقتصر دور كبير نواب الممثل السامي على مجرد الرصد لكي تصدر اللجنة تقريراً مفيداً يكشف الوقائع غير المعروفة حتى ذلك الحين والتي لها صلة بحكم الدائرة. وهكذا أصبح برنار فاسيبي وموظفوه أكثر مشاركة في المسائل المتعلقة بتشكيل اللجنة وأساليب عملها وإزالة العقبات في وجه تحقيقها.

٨٧ - ومن النتائج التي خلصت إليها هذه الجهود إصدار تقرير في حزيران/يونيه، يمثل لأول مرة اعترافاً من جمهورية صربسكا بأصول الأعمال الوحشية المرتكبة في سريرينيتشا ونواحيها وطبيعة تلك الأعمال الوحشية ونطاقها. وكشف التقرير أيضاً عن موقع القبور الجماعية الرئيسية والثانوية التي لم تكن معروفة من قبل، وعن المستندات وغيرها من الأدلة التي قد تستخدم أساساً لإجراء المزيد من الملاحظات القضائية على جرائم الحرب.

٨٨ - وأثبت التقرير أنه في الفترة الفاصلة بين ١٠ و ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥، تمت تصفية ما يقارب ٨ ٠٠٠ بوسني بطريقة تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي للحرب وأن اللجنة وغيرهم اتخذوا تدابير دقيقة لإخفاء هذه الجرائم بتغيير مكان دفن الجثث.

٨٩ - علاوة على ذلك، فإن التقرير:

- حدد مكان ٣٢ قبراً جماعياً، ١١ منها لم تكن معروفة من قبل؛
- وأورد تفاصيل مشاركة وحدات معينة من جيش وشرطة جمهورية صربسكا؛
- ولمح إلى مشاركة وحدات للجيش والشرطة من "جمهورية كرايينا الصربية" وصربيا في العمليات وما بعدها.

٩٠ - ويشير التقرير إلى ثلاث مستندات توضح أن "عملية كريفايا" كانت لها ثلاث مراحل مخططة هي: الهجوم على سريرينيتشا، وفصل النساء والأطفال، وإعدام الذكور.

٩١ - ووعدت لجنة سريرينيتشا بإصدار قائمة موحدة بجميع الأشخاص الذين لم يحدد مصيرهم بعد في أعقاب أحداث تموز/يوليه ١٩٩٥ في سريرينيتشا ونواحيها، غير أنها أكدت أنها كانت ستحقق نتائج أفضل لو أتيحت لها فرصة الاطلاع على الوثائق ذات الصلة لدى مؤسسات صربسكا المختصة، وكذا على وثائق الاتحاد.

٩٢ - وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بعثت رسالتين إلى الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالسياسة الخارجية والأمنية، خافيير سولانا، وكذا إلى الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي جاب دي هوب شيفر، أرفقت بهما نسختا من التقرير وتقييمي له. وأكدت رسالتي أن المعلومات المقدمة تحتاج إلى المزيد من الفحص وأن ما كشفت عنه اللجنة لم يغير بأي حال من الأحوال الحاجة المستمرة إلى التعاون التام مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إذا أريد للبوسنة والهرسك أن تتقدم نحو الاندماج في مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الحلف.

رابع عشر - البوسنة والهرسك والمنطقة

٩٣ - أثبتت رئاسة البوسنة والهرسك الموفقة لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، بما فيها الاجتماع الأول لوزراء الدفاع في المنطقة، أن للبلد قدرة على القيام بدور سياسي قيم على الصعيد الإقليمي، كما أثبتت فائدة عملية التعاون باعتبارها منتدى بين الدول.

٩٤ - وعقد في موستار في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير أول مؤتمر دولي للاستثمار نظمته حكومة البوسنة والهرسك. ورغم أن الوفاة المأسوية لرئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بوريس ترايكوفسكي وأعضاء وفده عندما تحطمت الطائرة التي تقلهم عند اقترابها من موستار قد ألفت بظلالها على المؤتمر، فإن هذا الأخير سهل مع ذلك إقامة اتصالات تجارية وإتاحة فرص استثمار يحتمل أن تكون كبيرة. وبصرف النظر عن الإشارات السياسية والاقتصادية الإيجابية التي وجهها هذا المؤتمر إلى الدوائر الدولية للأعمال التجارية، قدم ١٢ مشروع استثمار محدد إلى المستثمرين المحتملين.

٩٥ - ولم تنتقل موجة العنف الطائفي التي هزت كوسوفو في أواسط آذار/مارس إلى البوسنة والهرسك. واتخذ القادة السياسيون موقفا من النضج جديرا برجال الدولة، وظل البلد هادئا، وأوفدت وحدات قوة تحقيق الاستقرار إلى كوسوفو لتعزيز قوة الأمن الدولية في كوسوفو.

٩٦ - واستمرت علاقات البوسنة والهرسك بصربيا والجبل الأسود في التحسن، وساعد على ذلك انتخاب بوريس تاديتش رئيسا لصربيا مؤخرا. وتعمل المتنديات الثنائية بصورة منتظمة، بما فيها الجهود الرامية إلى تعيين الحدود بدقة في درينا الدنيا قرب زفورنيك. غير أنه تم التأكيد على التعاون الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، أعلن عن إنشاء مجلس تجاري في مؤتمر الاستثمار بموستار لتبادل المعلومات ووضع استراتيجيات لولوج الأسواق الثالثة.

٩٧ - وقطعت البوسنة والهرسك وكرواتيا أشواطاً في تطبيع العلاقات بينهما. وتعقد اجتماعات رسمية على المستوى الرئاسي بين كرواتيا والبوسنة والهرسك مرتين في السنة، ويقوم الرئيس ستيفي ميستش بزيارات منتظمة. كما اتبع رئيس الوزراء إيوف سانادر نهجاً بناء تجاه البوسنة والهرسك ووضع الكرواتيين في البلد. وحُلّت تقريباً كل مسائل الحدود بين البوسنة والهرسك وكرواتيا، باستثناء بارز هو استمرار عدم تصديق كرواتيا على المعاهدة التي تمنح البوسنة والهرسك حقوق استخدام الميناء مجاناً في بولتشي.

٩٨ - وكان لقبول الاتحاد الأوروبي ترشيح كرواتيا لعضوية الاتحاد أثر إيجابي في المنطقة، مما يدل على أن دول البلقان الغربية الأخرى يمكن أن تكون لها طموحات واقعية مماثلة. وأعربت كرواتيا من جهتها عن استعدادها لمساعدة جيرانها في الجنوب الشرقي على أن تحذو حذوها.

خامس عشر - عودة اللاجئين والمشردين

٩٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت سلطات البوسنة والهرسك بنجاح بمسؤوليتها عن تنفيذ المرفق السابع. واستبقى مكتب الممثل السامي فرقة صغيرة - وحدة التحقق المنصوص عليها في المرفق - لرصد عملية العودة إلى غاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ولم تحدث الانتكاسة التي توقعها العديد من الجهات في هذه العملية.

١٠٠ - بل على العكس من ذلك، ارتفع معدل تطبيق قانون الملكية إلى ٩٣ في المائة خلال تلك الفترة، حيث اعتبر ٩٥ بلدية من أصل ١٣٠ بلدية في عداد البلديات التي أُنجزت هذه العملية إلى حد كبير.

١٠١ - واستناداً إلى إحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن حالات العودة الفعلية هذه السنة قد انخفضت بصورة ملموسة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٣. غير أنه من السابق لأوانه تحديد العوامل الرئيسية الكامنة وراء هذا الانخفاض بقدر من الوثوق، أو معرفة ما إذا كانت تمثل اتجاهها دائماً.

١٠٢ - ويجري التطبيق التدريجي لقانون الدولة بشأن اللاجئين والمشردين، بصيغته المعدلة في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية. وأنشأت وزارة حقوق الإنسان واللاجئين مراكزها الإقليمية في سرايفو وموستار وبانيا لوكا وتوزلا. وأصبحت تشتغل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٠٣ - وعُينت لجنة الدولة المعنية باللاجئين والمشردين التي يشارك فيها مكتب الممثل السامي بصفة مراقب، وهي تعمل الآن عمل هيئة التنسيق الرئيسية بين الدولة والكيانين ومقاطعة بريتشكو. كما عين مدير صندوق العودة. ويمكن بالتالي توقع أن تقوم قريباً هذه

المؤسسة، التي أشير إليها في دراسة الجدوى التي قامت بها اللجنة الأوروبية، بدورها الحيوي في المراقبة المالية لمشاريع العودة التي تقرها لجنة الدولة.

١٠٤- وقد اعترضت جمهورية صربسكا على مواءمة تشريعها مع قانون الدولة المتعلق باللاجئين والمشردين. ولا يزال مكتب الممثل السامي يسعى بنشاط إلى ضمان إزالة الحواجز البيروقراطية والسياسية، حتى يتأتى إنجاز عملية المواءمة.

١٠٥- وأنجز خلال الفترة المشمولة بالتقرير نقل معظم المسؤوليات من لجنة المطالبات العقارية إلى سلطات البوسنة والهرسك. ونتوقع إنشاء هيئة تعنى بإعادة النظر في قرارات لجنة المطالبات العقارية ومنتظر تعيين مفوضيها.

سادس عشر - بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

١٠٦- في أعقاب الوفاة المأسوية لمفوض بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي سفين فريديريكسن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عين مجلس الاتحاد الأوروبي كيفن كارتي من أيرلندا خلفا له. وتولى المفوض كارتي مأموريته في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

١٠٧- وواصلت بعثة الشرطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ برامجها السبعة، فسجلت تقدما ملحوظا في عدة مجالات.

١٠٨- وساعد على مكافحة الجرائم الكبرى والجريمة المنظمة وضع نموذج موحد للاستخبارات الوطنية يطبق في البلد بأكمله. كما أن توحيد نظام إدارة التحقيقات الجنائية في الكيانين ومقاطعة بريتشكو يمهّد السبيل للوكالات على مستوى الدولة (وكالة الدولة للتحقيق والحماية، ودائرة حدود الدولة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)) العاملة تحت إشراف وزارة الأمن للتعاون بفعالية أكبر مع وكالات المستوى الأدنى.

١٠٩- وقد أحدثت بعثة الشرطة بدعم من أصحاب المصلحة الدوليين خطا هاتفيا مباشرا يدعى "Krimo-lovc" (مطاردو الجرائم) في آذار/مارس ٢٠٠٤. وبإمكان المواطنين في الوقت الراهن أن يبلغوا الشرطة المحلية الخاضعة لمراقبة بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، عن أي نشاط إجرامي يشهدونه أو يبلغ إلى علمهم، دون أن يكشفوا عن هويتهم. وقد تلقى هذا الخط الهاتفي في المتوسط ١٩ مكالمة في اليوم منذ إحداثه.

١١٠- وأحرز تقدم في مكافحة الجرائم الكبرى والجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالبشر، وحظي بتقدير دولي: وأقر بهذا التقدم التقرير السنوي الرابع عن الاتجار بالأشخاص الصادر في عام ٢٠٠٤، عن وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، ورفع رتبة البوسنة والهرسك من الصف ٣ إلى الصف ٢.

١١١- ووكالة الدولة للتحقيق والحماية هي في الوقت الراهن قوة شرطة ثابتة لها صلاحيات تنفيذية. وقد وضعت بعثة الشرطة ومكتب الممثل السامي وأصحاب المصلحة الآخرون مجموعة من القوانين اعتمدها الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك خلال هذه الفترة، مما سيجعل من وكالة الدولة للتحقيق والحماية قوة رئيسية في مكافحة الجريمة المنظمة الخطيرة. وانتقلت الوكالة إلى مقر مؤقت في سرايفو في أيار/مايو. كما أنشأت مقرات إقليمية في بانيا لوكا وموستار. وتشغل هذه المكاتب الثلاثة كلها ما مجموعه ١٣١ موظفا محليا. ويقتصر دور بعثة الشرطة تحديدا على الإرشاد والرصد والتفتيش داخل الوكالة. وسيتم المزيد من التعيينات خلال النصف الثاني من السنة.

١١٢- وواصلت دائرة حدود الدولة تنفيذ ولايتها. وكثفت تعاونها مع قوة تحقيق الاستقرار وقوات الشرطة في الكيانين وزادت من عدد العمليات المشتركة على الحدود. وتجري في الوقت الراهن مناقشة قانون من شأنه أن يخول لدائرة حدود الدولة مركزا قانونيا معززا. وأخيرا، يجدر بالملاحظة أن الدائرة ألقت القبض لأول مرة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على أشخاص صدرت في حقهم قرارات اتهام بجرائم الحرب عندما كانوا يحاولون عبور حدود البوسنة والهرسك. وتمثل هذه الاعتقالات خطوة مهمة في تطوير دائرة حدود الدولة باعتبارها شرطة حديثة وفعالة للحدود.

سابع عشر- منح شهادة الصلاحية للشرطة

١١٣- وجهت الانتباه في تقريره الأخير إلى عدة مشاكل متعلقة بعملية منح شهادة الصلاحية للشرطة التي تتولاها قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة خلال عهدها بالبوسنة والهرسك. ومباشرة بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في نهاية عام ٢٠٠٢، طعن عدة ضباط للشرطة ممن حرمتهم قوة الشرطة الدولية من شهادة الصلاحية في شرعية قرارات طردهم أمام المحاكم. وأعيد بعضهم إلى وظائفهم نتيجة أحكام أصدرتها لصالحهم المحاكم المحلية.

١١٤- وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان باسم المجلس دعا فيه سلطات البوسنة والهرسك إلى ضمان تنفيذ كل قرارات قوة الشرطة الدولية تنفيذا كاملا وفعليا. وفي الوقت ذاته، أجريت مباحثات بين مكنتي والأمم المتحدة بشأن أفضل السبل لمعالجة الادعاءات المتكررة بحصول حيف والصادرة عن ضباط الشرطة السابقين الذين يحظى بعضهم بدعم ممثل وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ولهذه الغاية، اجتمع موظفو مكتب الممثل السامي مع مسؤولي الأمم المتحدة في نيويورك سعيا إلى إيجاد حل لهذه المشاكل.

ثامن عشر - تطوير وسائط الإعلام

١١٥- واصل مكنتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير العمل بصورة وثيقة مع سلطات البوسنة والهرسك لمساعدتها على استيفاء شروط دراسة الجدوى في مجال البث الإذاعي. ويندرج هذا الجهد في إطار عملية طويلة الأمد ترمي إلى نقل مسؤولية هذه المسائل إلى المؤسسات المحلية ذات الصلة. وأيد مجلس الوزراء مشروع النص التشريعي المتعلق بالبث الإذاعي في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وقُدِّم إلى الجمعية البرلمانية قصد سنه. ويتقيد هذا التشريع إلى حد كبير بالمعايير الأوروبية ومعايير اتفاق ديتون للسلام. غير أنه لا تزال ثمة حاجة إلى المزيد من الوضوح، فيما يتعلق بجانب من أهم جوانبه هو: هيئة الموارد المشتركة. ويعمل مكنتي واللجنة الأوروبية على إقناع برلمان البوسنة والهرسك بمعالجة المسائل العالقة وضمان استمرارية البث الإذاعي في البوسنة والهرسك. وشرع في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بشكل متزامن مع الألعاب الأولمبية في البث التلفزيوني على نطاق الدولة ليصبح المؤسسة المركزية في نظام البث الإذاعي في البوسنة والهرسك بعد إصلاحه.

تاسع عشر - خطة تنفيذ المهمة

١١٦- قدم مكتب الممثل السامي عرضاً مستكملاً عن خطة تنفيذ المهمة إلى المجلس التوجيهي التابع لمجلس إحلال السلام، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وغطى العرض المستكمل الستة أشهر الأولى من السنة وبين التقدم الكبير المحرز. ويمكن الإطلاع على الصيغة المستكملة لوثيقة الخطة المستكملة لإحلال السلام في موقع مكتب الممثل السامي على العنوان التالي: www.ohr.int.

١١٧- وحدث تقدم ملحوظ في جميع المهام الأساسية لمكتب الممثل السامي: سيادة القانون، وإصلاح الاقتصاد، وتعزيز قدرة مؤسسات البوسنة والهرسك، وإصلاح الدفاع.

١١٨- ومن الإنجازات الرئيسية ما يلي:

- أنهت اللجنة القضائية المستقلة عملياتها بإنشاء مجلس أعلى وحيد للقضاة والمدعين العامين في ١ حزيران/يونيه. وكان هذا معلمة رئيسية للبوسنة والهرسك وإنجازاً للمجتمع الدولي. (سيادة القانون)
- سنت مجموعة القوانين المتعلقة بوكالة الدولة للتحقيق والحماية خلال أيار/مايو من هذه السنة، مما يشكل خطوة حاسمة نحو إعادة تشكيل مشهد إنفاذ القوانين الجنائية في البلد. (سيادة القانون)

- وأحرز تقدم في صوغ عدة قوانين رئيسية تتعلق بالاقتصاد، ومنها القوانين المتعلقة بالمشغل المستقل للشبكة وشركة توزيع الكهرباء، وقوانين التأمين على مستوى دولة البوسنة والهرسك (قطاع الكهرباء)، وقانون السجل التجاري في البوسنة والهرسك، وقانون بشأن المحاسبة ومراجعة الحسابات وقانون بشأن التبرعات المسجلة. (الإصلاح الاقتصادي)

- واعتمد قانون الاستخبارات في وقته في آذار/مارس من هذه السنة، وأنشئت وكالة الاستخبارات. (تعزيز قدرة مؤسسات البوسنة والهرسك)

- وشكل تعيين وزير دفاع البوسنة والهرسك خطوة أساسية إلى الأمام بالنسبة للبلد. وأعقبت هذا التعيين تعيينات أخرى في وظائف عسكرية رئيسية على مستوى الدولة وإنشاء مؤسسات الدفاع اللازمة. (إصلاح الدفاع)

- وخطا برنامج إدارة بطاقات الهوية خطوات جبارة في تحويل الدولة وسائل إدارة وضمان سلامة وثائق الهوية، رغم المحاولات ذات البواعث السياسية التي بذلت لتقويضه. (تعزيز قدرة مؤسسات البوسنة والهرسك)

١١٩- غير أن العديد من نفس المشاكل التي أشرنا إليها في التقرير السابق لا تزال مسائل نواجهها في الوقت الحاضر. فحتى مع تزايد إغراء العضوية في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، تستغرق عملية الإصلاح فترة أطول مما كنا نتوقع أو نأمل. وشهدنا فعلا هذه التأخيرات تظهر بثلاث طرق على الأقل:

- فصوغ التشريعات الرئيسية كثيرا ما يستغرق وقتا أطول من المتوقع، لا سيما ونحن نعتمد بصورة متزايدة على سلطات البوسنة والهرسك ووكالات أخرى في صوغ قوانين أساسية.

- وعادة ما يتعثر صوغ القوانين خلال عملية الاعتماد وكثيرا ما يتطلب إدخال تعديلات عديدة.

- ولا تزال ثمة تأخيرات كبيرة في التنفيذ الفعلي للإصلاحات (مثلا في توزيع أماكن العمل الدائمة لوكالة الدولة للتحقيق والحماية).

١٢٠- وبالإضافة إلى مواصلة مكتب الممثل السامي لخطوة تنفيذ المهمة، كرس المكتب الوقت والموارد لمعالجة مسائل أخرى ذات أهمية بالنسبة للبوسنة والهرسك والمجتمع الدولي على السواء. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر لجنة سريري نيتشا وإصلاح التعليم وغيرهما من المسائل التي تتولاها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

عشرون - الجدول الزمني للإبلاغ

١٢١- تمشيا مع اقتراحي تقديم تقارير منتظمة لإحالتها إلى مجلس الأمن، على نحو ما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٠٣١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أعتزم إرسال تقريرتي المقبل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وسيغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وغاييتي من ذلك هو أن تغطي التقارير اللاحقة أيضا فترات الستة أشهر. فإذا طلبتم أو طلب عضو من أعضاء المجلس معلومات في أي وقت آخر، فإنه لن يسعني إلا أن أقدم بكل سرور عرضا خطيا مستكملا.